اللامركزية ... والأقاليم ورؤى أخرى

الثورة/

اللامركزية .. الفيدرالية .. الاتحادية .. الاقاليم.. باتت مصطلحات متداولة على نطاق واسع وكل يدلى بدلوه ويطرح مشاريع يرى انها الاصلح لليمن وتشكل مخرجاً للوضع الراهن ومقدمة لاعادة بناء الدولة على اسس صحيحة وهوماسيكون محور نقاش ومداولات في مؤتمر الحوار من خلال اللجان المعنية وعلى مستوى عام.

خيارات متعددة تتصل بهياكل الدولة ومنها النظام المركزي مقابل اللامركزية وصولاً إلى النظام اللامركزي المحلي إلى خيار الفيدرالية).. وشكل الحكم المحلي حيث سيتم التقصي بوضوح المكونات الأساسية لكل خيار على حده وتوضح الوارف والاختلافات بينهما .. وعرض بشكل محكم النماذج المختلفة وطرح أمثلة مقارنة ودروس مستفادة من تطبيقها في حالات محددة حسب الحالة وتناول الظروف التي من خلالها يظهر توجه لتبني نموذج معين مع عدم مناصرة نموذج على آخر قبل ان يستوفي الشروط والمعايير الضامنة لنجاح هذا التوجه أوذاك على المستوى الوطني.

الأخ عبدربه منصور هادي رئيس الجمهورية قال لدى عودته من زيارة إلى موسكو أن لقاءاته مع المسؤولين الروس شهدت دعوة بعض الخبراء والقانونيين الروس لزيارة اليمن وعرض التجربة الروسية في كيفية ادارة حكم الأقاليم والمركز كتجربة متميزة في هذا الشأن تقدم إلى جوار التجارب المعروضة على لجنة الحوار.

وقال الأخ الرئيس عند لقائه في موسكو رئيسة مجلس الاتحاد الروسي فالتينا ماتفيينكو: "لقد لفت انتباهي عند زيارتي لمجلس الاتحاد الروسي مجموعة الاعلام للأقاليم الروسية المختلفة والتي تدل على قبول كل إقليم بالآخر تحت قيادة موحدة مركزية" .. داعيا البرلمان الروسي لاختيار بعض من أعضائه بالاضافة إلى خبراء في القانون لزيارة اليمن وإعطاء فكرة عن الدولة الاقليمية وكيفية إدارة الأقاليم المتعددة وإدارة المركز بحيث يتم الاستفادة من هذه التجربة ضمن التجارب المطروحة على طاولة الحوار الوطني الشامل.

هذه الرؤى والمقترحات مطروحة على مؤتمر الحوار وهو ما سيكون محور نقاش موسعاً وستكون مخرجاته هي التي ستشكل الخيار الانسب لليمن .. والثورة إذ تطرق هذا وتسعى إلى إثراء موضوع بناء الدولة من جانب شكل الدولة وتقديم مختلف الرؤى والمواقف التي بالتأكيد ستكون بحاجة إلى مزيد من اعمال العقل والتفكير والنظر اليها من جميع الزوايا حتى نستطيع بناء دولة يمنية قادرة على البقاء وتلبى تطلعات الشعب في الحرية والعدالة والتنمية المتوازنة.

الحكم المحلي .. هو الحل

اللامركزية أو الحكم المحلي أو نظام الأقاليم اصبح حديث الساعة في اليمن بالنسبة للساسة والمسئولين الحكوميين ومنظمات المجتمع المدني والمثقفين والأميين في المدينة والريف، في الشارع وحتى مقايل القات، نتيجة للمتغيرات السياسية التي شهدها اليمن، وكما هو معروف فاللامركزية فلسفة تمكن الناس من المشاركة في صنع واتخاذ القرارات المتعلقة بتنمية مجتمعاتهم بما يعود عليهم بالفائدة، فاللامركزية معنية أساسا بنقل السلطات والصلاحيات من المستويات المركزية الأعلى إلى المستويات المحلية الأدنى وهو ما يثير تساؤلا لطالما شغل الكثير: هل اليمن فعلا بحاجة إلى نظام أقاليم أو حكم لامركزي؟

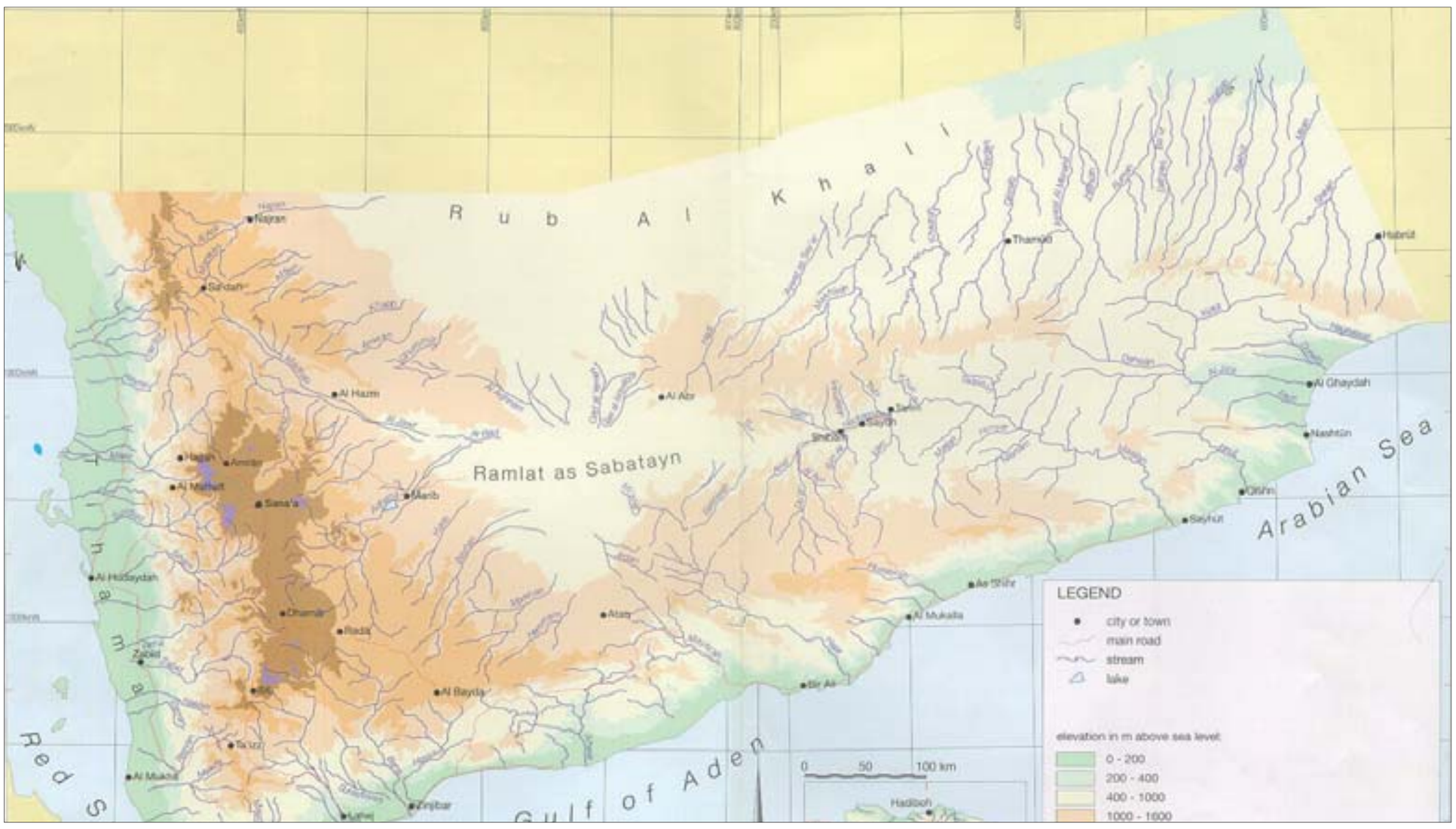

عبدالله محمد

<،، تجربة اللامركزية ليست جديدة بل هناك العديد من الدول المتقدمة والنامية التي يشبه وضعها إلى حد كبير اليمن طبقت هذا النظام من الحكم بهدف زيادة مشاركة المواطنين في الحكم وتقليص دور الدولة في العديد من الوظائف وحققت نجاحات مشهودا لها في التنمية، وطبقا لخبير الإدارة الدكتور محمد الشريف شهدت السنوات الماضية اهتماما متزايدا باللامركزية بأبعادها السياسية، والإدارية، والمالية والاقتصادية للعديد من الأسباب والتي من أهمها انتشار الفساد والرشوة والمحسوبية و تحكم النظم البيروقراطية في الإدارة والعشوائية في تنفيذ المشروعات والتي جاءت بعيدة عن احتياجات المواطنين.

نجاح

اللامركزية أثبتت نجاحها في رفع قدرة المواطنين المحليين على تنمية مناطقهم التي كانت تعاني من الإهمال ومن الصعوبة في الحصول على الموارد من الحكومة المركزية كما نجحت في زيادة المشاركة من قبل المجتمعات المحلية بحيث تكون الحكومة وسياساتها أكثر استجابة لمطالبهم واحتياجاتهم مع الأخذ في الاعتبار التخطيط المحلي في إطار استراتيجية قومية للتنمية، والقول للدكتور الشريف، الذي أكد أن اللامركزية تشجع وتنمي المشاركة السياسية للمواطنين مما يؤدي بدوره للاستقرار السياسي.

ضمانات

لكل نظام سلبيات وإيجابيات وتطبيق اللامركزية بمفهومها الحقيقي يتطلب ضمانات تساعد في تجنب الاختلالات كما يرى خبير التنمية المحلية عبدالله الشرفي ومنها مواجهة مشكلة التفاوت بين المناطق وضرورة توافر الموارد البشرية والاقتصادية التي تساعد على نجاح الحكومات المحلية، وكذلك ضرورة توافر المؤسسات والقيادات السياسية والتنفيذية المطبقة للامركزية والقادرة على تحقيقها ويؤكد أن أهمية اللامركزية تأتي من خلال تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية، التي تساهم اللامركزية في تحقيقها من خلال تفعيل دور الحكومات المحلية.. وبحسب الشرفي هناك العديد من الدول حققت تقدما ملموسا في هذا المضمار ولكن في نفس الوقت هناك مشكلات تواجه تمتع المواطنين المحليين بالخدمات المختلفة وذلك بسبب عدم وضوح تطبيق مفهوم اللامركزية بشكل متميز ولذا تهدف الدول التي تطبق اللامركزية إلى تقديم خدمات محلية متميزة إلى المواطنين المحليين بما يحقق رضاهم.

النظام السياسي

وبالنسبة لتطبيق اللامركزية في اليمن فإن ذلك يتوقف على النظام السياسي و الاقتصادي في الدولة كما يرى الخبير الشرفي، فالحكومة التي ترغب في تحقيق اللامركزية تعطي صلاحيات للحكومات المحلية تساعدها في كسب رضا المواطنين من خلال لخدمات المقدمة وكلما حصل المواطنون على خدمات أكثر، كلما كانوا على قناعة بأهمية اللامركزية باعتبارها تهدف لإشراك المواطنين في الخدمات والسياسات، التي يتم وضعها وبالتالي إذا لم يتحقق ذلك سيؤدي ذلك إلى فقدان دعم المواطنين ولذلك اللامركزية تحتاج إلى ضرورة إيمان الناس بأهميتها حتى يتم تطبيقها بنجاح واليمن بحاجة إلى وجود مجالس منتخبة تساهم في توفير الاحتياجات المحلية خاصة الخدمات التي يحتاجها المواطنون، كما يجب أن يخضع على المستوي المحلي للمساءلة وبالتالي يجب نقل مجموعة من الصلاحيات من الحكومة المركزية إلى المحليات حتى تستطيع تقديم الخدمات وتنفيذ المشاريع المتميزة، فمثلا بالنسبة للتعليم والصحة، يجب أن تكون هناك مشاركة من جانب المواطنين ولابد أن يتم التركيز على الاستثمار الذاتي بالإضافة لذلك يجب أن تشارك المحليات في إعداد واعتماد الموازنة وبذلك نضمن التحكم في الاقتصاد الكلي والتثبيت الهيكلي أما بالنسبة للأنشطة التي يمكن تنفيذها من خلال مشاركة المحليات في إدارة شئونها فإنها سوف تغطي كافة الخدمات سواء في الصحة أو التعليم و غيرها.

تقسيم الموارد

الاقتصاديون يؤكدون أنه في ظل تعدد وتنوع الأقاليم ووجود مجتمعات غنية وأخرى فقيرة فذلك يحتاج إلى تقسيم الموارد بين تلك المناطق لتحقيق مزيد من العدالة بين فئات المجتمع المختلفة، وهذا الوضع موجود في روسيا وفي بعض البلدان الأخرى مثل تايلاند أو البرازيل، ومن ثم تساهم اللامركزية في تحقيق العدالة والمساواة على المستويات المركزية فيما يجب على الحكومات المركزية أن تساعد الحكومات المحلية في تحديد ما يمكن القيام به وتقديم الخدمات وأن تتعلم هذه الحكومات المحلية من أخطائها، بمعنى أن يكون هناك مزيد من الثقة .مشددين على ضرورة أن يكون هناك أساس للامركزية بمعنى وجود نظام من أسفل لأعلى تتاح له سلطات واختصاصات وأن تكون هناك قدرة على تقديم الخدمات وكذا الحاجة إلى وجود دعم محلي ووطني للامركزية وهذا الدعم الوطني يحتاج إلى العديد من الخطوات مثل وجود انتخابات محلية وتعديلات دستورية وإعادة تقسيم أقاليم الدولة مما يحقق التوزيع العادل للثروة وأن تكون جميع القيادات المحلية قيادات منتخبة وأن تمتلك المحليات مواردها المالية بالإضافة إلى صياغة العلاقة بين الحكومة المركزية والمحليات بشكل يحقق تنفيذ الخطة العامة للدولة عن طريق وضع سياسات تقيم أداء المحليات وتحاسبها.

التوازن بين المحافظات

كما هو معروف هناك تباين بين المحافظات من حيث الموارد والثروات والميزة النسبية وهو ما يتطلب دراستها بحيث يكون لكل إقليم موارده التي تساعده على تحقيق التنمية، بالإضافة إلى ضرورة التوزيع العادل للثروة بين المحافظات المختلفة كضرورة لتطبيق اللامركزية وضمان نجاحها طبقا لخبير نظم الإدارة محمد الأرياني الذي يؤكد على أهمية إيجاد قانون جديد للإدارة المحلية، ينقل فلسفة النظام المحلي من إدارة محلية إلى تنمية محلية ويجعل التنمية مسئولية مشتركة بين الدولة والقطاع الخاص والمنظمات الأهلية، ويعزز شروط انتخاب أعضاء المجالس المحلية، لذلك فنحن بحاجه لقانون يوضح اختصاصات المستوي المركزي والمحلي في وضع السياسة المحلية ويعزز رقابتها على المجالس التنفيذية من ناحية أخرى، وأيضا ضرورة الاهتمام ببناء القدرات لتوفير عناصر بشرية فعاله بما يعزز الاضطلاع بالمسئوليات، وبناء القدرات البشرية في وضع وتنفيذ ورقابة المشروعات المحلية وهذا يتأتى من خلال التدريب الحقيقي الذي ينمي القدرات.

الفرد غير مؤهل

العنصر الحقيقي لإنجاح اللامركزية في بلد هو الفرد كونه هو من سيدير ويخطط وينفذ وفي اليمن الإنسان غير مؤهل للمشاركة في وضع القرار على المستوي المحلي أو المركزي وحتى على مستوى الوزراء هناك قضايا معينة لا يستطيع الوزير أن يتخذ فيها قراراً دون الرجوع إلى الإرادة السياسية وعلى مستوى مجلس النواب اللامركزية غير موجودة بين الأعضاء، فالنائب في البرلمان يدافع عن القضايا المحلية ويترك دوره الرقابي حتى يحظى بالثقة الشعبية وإعادة انتخابه وعلى المستوى الفردي، فالإنسان المستفيد من الخدمات لا يشارك في عملية أداء الخدمة ولذلك، فنحن بحاجة لتغيير الإرث والثقافة الموجودة حاليا إذا اردنا النجاح فعلا هذه المرة.